مؤتمر الخريف ربما يخرج بصفقة.. ولكن من سينفذها ؟

هنري كيسنجر
وزير خارجية أميركا الأسبق

عبرت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بوضوح عن كيفية توقع إدارة بوش أن تنجلي عملية السلام الفلسطينية الجارية الآن. فمن المقرر أن يعقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت اجتماعات تمهيدية لتحديد العناصر الرئيسية لتسوية. ومن المقرر أن تحال المسودة بعدئذ إلى مؤتمر دولي يعقد في أنابولس بولاية ميريلاند أواخر نوفمبر وسيجري اختيار أعضائه لاحقا.

وأظهرت وزيرة الخارجية تصميما على إيصال الأمور إلى هذا الحد. وسيكون تحديها المقبل دفع العملية من أجل تجنب مخاطر ما حدث في كامب ديفيد عام 2000، عندما سعى زعماء إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاقية ليروا أنها سرعان ما واجهت أزمة جديدة تستمر حتى الوقت الحالي.

وفي بداية معظم المحادثات يكون كل طرف أكثر وضوحا بشأن موقفه مما بشأن الحصيلة النهائية. وما هو فريد بشأن مؤتمر أنابولس هو أن النتيجة يجب الاتفاق عليها مسبقا. أما ما يبقى غير مؤكد فهو القدرة على تنفيذها.

وخلال معظم تاريخها رفضت إسرائيل فكرة دولة فلسطينية، وأصرت على القدس غير المقسمة، باعتبارها عاصمة لها، ورفضت السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين. وضارع الجانب العربي الرفض الإسرائيلي برفض الاعتراف بإسرائيل في أية حدود، ثم أصر لاحقا على حدود 1967 التي لم يجر الاعتراف بها عندما كانت قائمة، وطالب بحق غير مقيد للاجئين بالعودة إلى فلسطين مع النتيجة الديمغرافية للتغلب على السكان اليهود للدولة اليهودية.

ودفعت العملية بافتراض أن الطرفين يمكن أن يصلا بحلول نهاية نوفمبر إلى القبول (أو أنهما قبلا ذلك الآن) بما يسمى «خطة طابا» عام 2000، التي أعدت في أعقاب لقاء كامب ديفيد المجهض. وتدعو الخطة إلى انسحاب إسرائيلي إلى حدود 1967 (مع تعديلات طفيفة) والاحتفاظ فقط بالمستوطنات المحيطة بالقدس ولكن تضييق الممر بين المدينتين الإسرائيليتين الرئيسيتين حيفا وتل أبيب، إلى حوالي 20 ميلا. وسيجري تعويض الدولة الفلسطينية، التي ستقام، بأرض إسرائيلية مساوية، ربما في النقب غير المأهولة كثيرا بالسكان. ويبدو أن إسرائيل مستعدة للقبول بعودة غير مقيدة للاجئين إلى الدولة الفلسطينية ولكنها ترفض بشدة أية عودة إلى إسرائيل. وتشير تقارير إلى أن الحكومة الإسرائيلية مستعدة للتخلي عن الأحياء العربية في القدس (غير المحددة حتى الآن) باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية.

وإذا ما وصلت الأمور إلى هذا الحد حقا فإنها ستعكس تحولا ثوريا في مواقف كلا الجانبين.

لقد أوضحت الانتفاضة، والزخم الشامل للنزعة الإسلامية المتطرفة، على نحو جلي للإسرائيليين وزعامتهم أن دولتهم مهددة بأربعة مخاطر جديدة ومتنامية: الأول يتمثل في بيئة أمنية متغيرة لا يكون فيها التهديد الرئيسي إلى حد كبير هو الحروب التقليدية في الماضي بقدر ما يكون الهجمات الإرهابية من الجماعات التي لا جغرافيا محددة لديها، وتعمل انطلاقا من قواعد صغيرة متحركة. والثاني هو التحدي الديموغرافي لأن البديل لحل دولتين يمكن أن يصبح دولة واحدة يتحول فيها السكان اليهود إلى أقلية. والخطر الثالث هو التهديد القائم بالانتشار النووي خصوصا من جانب إيران. وأخيرا بيئة دولية تجد إسرائيل نفسها معزولة على نحو متزايد بسبب الفكرة المتنامية في أوروبا الغربية وفي دوائر صغيرة، ولكن متنفذة في الولايات المتحدة، من أن عناد إسرائيل المزعوم هو سبب عداء العرب للغرب.

وفي الوقت نفسه فإن الخوف الناشئ من إيران سبب إعادة ترتيب الأولويات في العالم العربي. وبالنسبة للدول السنية المعتدلة ظهر خطر إيران مهيمنة باعتباره همهم الرئيسي. والى ذلك فلقاء الاهتمامات الأميركية والعربية والإسرائيلية والأوروبية يشجع على الأمل بأن اتفاقية بين إسرائيل وجيرانها العرب يمكن أن تخفف بل وتزيل مخاوفهم المشتركة.

فهل ستكون الدبلوماسية قادرة على تحقيق هذه الآمال؟ هل التفاؤل بالموعد المقترح مبرر؟ وما هي دلالات حدوث مأزق؟ ذلك انه ما أن يصل الأمر إلى قضية التنفيذ ستظهر طائفة من القضايا التي تبدو تكنيكية ولكنها في الجوهر مثيرة للخلاف على نحو عميق.

وكقاعدة دبلوماسية عامة كان متوقعا من الأطراف الموقعة على الاتفاق أن تتحمل مسؤولية مبدئية تجاه تنفيذ شروطه، وأن تكون قادرة على تحويله إلى واقع. لكن ضمن الدبلوماسية المقترحة يتميز الطرفان المتفاوضان بوضع مهزوز محليا. فالائتلاف الحاكم في إسرائيل تعرض إلى الانهيار، والتأييد الشعبي للحكومة في أدنى حالاته. وإزالة المستوطنات من الضفة الغربية التي ستضم عشرات الآلاف من المستوطنين ستكون تجربة مروعة لإسرائيل. وهذا صحيح لأن كل تنازلات إسرائيل من إزالة مستوطنات إلى انسحابات من الأراضي كانت تتم مباشرة وبدقة ودائمة بينما ظلت تنازلات العرب ـ الاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها ـ تجريدية وقابلة للنقض.

كذلك ظل تعريف الشريك الفلسطيني مضللا. ففي غزة هناك حماس تحكم وهي غير راغبة بالاعتراف بشرعية إسرائيل ولا تقبل بالتفاوض إلا من خلال فرض شروط. إذن من يتحمل مسؤولية غزة؟ وهو أمر غير واضح ما إذا كان عباس قادرا على أن يتكلم باسم سكان الضفة الغربية.

وقد تضحي العملية المسرّعة بما هو مريح على المدى القصير لصالح أزمة طويلة المدى. فهل لن يكون أفضل لو أن إسرائيل تخلت عن الأراضي ذات الأغلبية السكانية المسلمة من تلك الفارغة نوعا ما في الجنوب؟ هذا سيحسن من التوازن الديموغرافي بين الدولتين ويقلل من خطر وقوع انتفاضة جديدة لاحقا.

أعربت عدة دول عربية عن رغبتها بالاعتراف بإسرائيل حالما تعود إلى حدود ما قبل 1967. لكن الاعتراف بوجود دولة مثل إسرائيل جاء اعترافا بحقيقة واقعة أكثر منه نهجا سياسيا. ولذلك فإن السؤال الأساسي هو ماذا يعني «الاعتراف»؟ هل سيعني أن الدول العربية المعتدلة ستقوم بفرض ضغط على حماس كي تقبل بالعملية السلمية؟ أو أن الضغط سيكون شكليا لدفع حماس كي تشترك في المفاوضات، ما يجعل حماس عذرا للتهرب من تلك الضرورة؟

أما الرأي العام العربي فهو بعيد عن أن يكون متجانسا. فهناك على الأقل ثلاث وجهات نظر أساسية: وجهة نظر الأقلية التي ترى إمكانية التعايش مع إسرائيل؛ ووجهة نظر كتلة جماهيرية أكبر تميل إلى فكرة تدمير إسرائيل عن طريق المواجهة المستمرة؛ وفئة متفرعة عن الثانية تقبل بفكرة المفاوضات مع إسرائيل كوسيلة لتدمير دولة إسرائيل على مراحل. فهل أن الدول العربية المعتدلة مستعدة كي توسع وتقوي الكتلة الملتزمة حقا بفكرة التعايش الحقيقي بين إسرائيل والدول العربية؟ وهل سيجلب الاعتراف بإسرائيل نهاية إلى إعلام دؤوب مضاد لها مع حملة تعليمية وحكومية في الدول العربية تطرح إسرائيل باعتبارها دولة امبريالية لا شرعية، وكيانا متطفلا وإجراميا في المنطقة؟

بل ستكون هناك عواقب أعمق على توازن القوى داخل العالم العربي. فلن يتلقى المعتدلون هناك ثناء لما حققوه أكثر من اتهامهم بالخيانة للقضية العربية. وعلى الأكثر سيصدر بيان من مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران يهاجم فيه العملية السلمية الفلسطينية ويحذر الدول العربية من المشاركة فيها، وهذا سيكون بداية لحملة نظامية ضد أي اتفاق. ستكون الولايات المتحدة قادرة على إبقاء الشوط المقترح إذا كانت مستعدة لتقديم الدعم للشركاء العرب على المدى البعيد ضد أي هجوم محتمل ضدها في المستقبل.

لذلك ستندمج العملية السلمية مع النزاعات الشاملة الخاصة بالشرق الأوسط. ولا يستطيع أن يكون مؤتمر أنابولس نهاية شوط العملية السلمية؛ بل يجب أن يكون بالأحرى أرضية لمرحلة جديدة تبعث على الأمل تستمر مع الحكومات المقبلة. لكن يجب ألا تسير وفق التقويم السياسي الأميركي. إذ لو طلب من أي طرف في المفاوضات سواء كان العرب أو الإسرائيليين أو الأميركيين أكثر مما يستطيعون تحمله فإن هناك خطرا من وقوع فشل أكبر لها. كذلك فإن طرح «حل» تحضيري يقصي التحالفات السياسية التي تجمع ما بين الأطراف المشاركة سيمنع تحقق تقدم في نهاية المطاف. فكسر الدعم السيكولوجي الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى حليفتها إسرائيل سيقوي من عضد المتطرفين، وبالتالي يزيد من زعزعة الوضع للمنطقة بأكملها، بغض النظر عن الحجج المضادة التي تقدمها الحكمة التقليدية.

كانت وزيرة الخارجية رايس على حق حينما أصرت على تجنب أولمرت وعباس في محادثاتهما التكلم عن النعوت الطقسية للجهود السابقة التي ما زالت تحتاج إلى تعريف بعد عقود مثل «عادل» وسلام «دائم» مع حدود «آمنة» و«معترف بها»، وكلها جاءت ضمن قرار مجلس الأمن الدولي 242 حيث دعا إلى حل «عادل ونزيه وواقعي» لمشكلة اللاجئين سماها بـ«خارطة الطريق». كذلك يشكل الوصول إلى اتفاقات محددة بما يخص التطبيق والضمانات، أمرا أساسيا، وخصوصا بما يخص الخضوع إلى الإدارة المدنية بدلا من العسكرية أو مقاومة الإرهاب بالنسبة لكيان دولة ذي سيادة في طور البروز.

يمكن القول إن قيادة الولايات المتحدة للمفاوضات، مع معاملات عقلانية تجمعها بإسرائيل والدول العربية، شرط مسبق للنجاح في أنابولس. وفي غيابها سيستمر المأزق وتتعمق عزلة الولايات المتحدة. وتعتمد قوة المعتدلين على مكانة الولايات المتحدة في المنطقة لا بما يخص فلسطين. ولا يمكن للتأثير الأميركي في فلسطين أو العراق أن يتعزز من خلال صورة الانسحاب من العراق. وسيحكم الجميع في المنطقة سواء كانوا أصدقاء أو خصوما للولايات المتحدة، في الحكم عليها، من خلال مجمل أهدافها ومدى دأبها على تحقيقها.

عن / (الليموند) الفرنسية

سلام في الشرق الأوسط، حسب هنري كيسنجر

نهلة الشهال

يتكلم الذئب العجوز بوصفه وزير الخارجية الأسبق والأستاذ الجامعي معاً. معرفة وخبرة تكللهما جائزة نوبل للسلام، وتضفي عليهما هالة تتجاوز الانتماء إلى موقع محدد. ورغم ذلك، فالمقال الطويل الذي نشرته جريدة «لوموند» الفرنسية منذ أيام – وسواها بالتأكيد، يفتقد إلى البريق ويشبه مخططاً عجولاً لدرس غير افتتاحي، لحصة عادية.

يجد كيسنجر لاجتماع انابوليس فرادة. وتبدو هذه كمؤشر إلى أهميته. فهو يخالف ما يحدث عادةً في المفاوضات، حيث يبدأها كل طرف واضحاً بخصوص مواقفه بينما تغيب عنه المحصلة الممكنة. يتعين على الطرفين في انابوليس البدء من الآخر، مما ينبغي التوصل إليه، قبل نقاش التفاصيل والسياق. والتحفظ الوحيد الذي يبديه السيد كيسنجر يتعلق بالقدرة على التنفيذ، مساوياً لهذه الجهة بين الطرفين. وهو يدافع عن مقاربته هذه للاجتماع الوشيك بعرض للمستجدات التي تجعل تفاؤله ممكناً، مبرزا التقارب الموضوعي، على الأرض (ولعله يصح أكثر القول «على الورق») بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، معتبراً أن تغيراً ثورياً قد حدث لهذه الجهة! فإسرائيل تتهددها أخطار أربعة تجعل قيادتها تميل إلى مغادرة موقع الرفض التاريخي السابق للاعتراف بدولة فلسطينية، وللتعاطي مع القدس كعاصمة متقاسمة، ومع موضوع عودة اللاجئين. والأخطار هذه هي: العمليات الإرهابية المنفذة من قبل مجموعات صغيرة متحركة، وهو ما يختلف تماماً عن الحروب السابقة التقليدية التي كانت تشن عليها. ويأتي في المقام الثاني التحدي الديموغرافي، حيث يمكن لتعسر نشوء دولتين أن يرجّح حل الدولة الواحدة التي تودي بالطابع اليهودي لأغلبية السكان. ثم هناك التهديد النووي، وبالتحديد من قبل إيران على ما يقول كيسنجر. وأخيراً ترد البيئة الدولية التي تتهدد إسرائيل بعزلة متعاظمة، معتبرة أن تصلبها السياسي هو مصدر العداء العربي للغرب، وهو موقف يقول الكاتب إنه منتشر في أوروبا الغربية، وحاضر وإن لدى دوائر أقلية، ولكن متنفذة، في الولايات المتحدة الأميركية نفسها.

أما ما بدّل الموقف الفلسطيني باتجاه الاعتدال، فهو خوف «الدول العربية السنية المعتدلة» من تعاظم النفوذ الإيراني! فقط لا غير. لا يكلف السيد كيسنجر نفسه عناء تفحص الوضعية الفلسطينية ذاتها، وكأنها لا وجود لها، مما يُفصح طويلاً عن استمرار فكرة محو فلسطين التي يقول أن إسرائيل تخلصت منها. بعد ذلك ينتقل النص مباشرة من تأكيد اختزالي – المشكلة الوحيدة هي إيران – إلى آخر، فيجد أن هناك تقاطع مخاوف، أميرك ية، عربية، إسرائيلية وأوروبية، يجعل من «التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وجيرانها العرب وسيلة لتهدئة بل ولإزالة تلك المخاوف المشتركة». أما كيف، فعلمه في بطن الشاعر. ثم هل موضوع اجتماع أنابوليس هو الصلح بين إسرائيل وجيرانها العرب، أم بين إسرائيل والفلسطينيين؟ لو كان البروفسور كيسنجر يصلّح نسخة من فرض مدرسي قام به أحد طلبته، لتوقف بالتأكيد أمام هذا القصور المتعدد في المنهج، ولأعاد التلميذ إلى نقطة الصفر.

ثم وبتعجل، يغادر السيد هذا الميدان تماما، لينتقل إلى ما يليه، فيطرح هنا أيضا سؤالاً لا يجيب عنه. يسأل إن كان التفاؤل حيال البرنامج المقترح مبرراً وما هي تبعات الإخفاق؟ لينتقل بعدها إلى اعتمار قبعة ملتبسة، نصفها لأستاذ ونصفها الآخر لديبلوماسي، معلناً أن قاعدة ديبلوماسية «عامة» تتوقع من طرفي أي اتفاق تحمل مسؤولية تطبيق بنوده وفرض احترامها. ولكن طرفي التفاوض في الجلسة ضعيفان داخلياً، فالرأي العام العربي (مجدداً؟!) غير متجانس، ويمكن توزيعه بحسب الكاتب إلى مجموعات ثلاث، ليس بينها سوى أقلية صغيرة جداً و«مخلصة» (لمن؟) تؤمن بصدق بالتعايش مع إسرائيل، ولكنها غير مسموعة، بينما المجموعة الأعظم تسعى لتدمير إسرائيل، بعضها بالصدام الدائم معها، وأخرى بالوسائل التفاوضية، أو بتبرير المفاوضات على المستوى الداخلي كوسيلة للوصول إلى هذه الغاية. وللغرابة، يضطرب الحقل المدروس تماماً، إذ يتساءل كيسنجر عن استعداد الدول العربية المعتدلة لدعم المجموعة الراغبة بالتعايش. فلا نعود ندرك تعريف هذه «المجموعة» التي ظننا لوهلة أنها هي نفسها «الدول» إياها. بل أكثر من ذلك، يتساءل كيسنجر عما إذا كان الاعتراف بإسرائيل سيضع حداً للحملات الإعلامية، الحكومية والتربوية في العالم العربي، التي تقدم إسرائيل كدخيل غير شرعي، امبريالي ومجرم. ماذا نناقش بالضبط؟

ثم يبدو كيسنجر وكأنه معاد للاتفاق بسبب نتائجه التي ستضع المعتدلين العرب في موضع الاتهام بخيانة القضية العربية، بدليل... تصريحات المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية ضد الاجتماع، التي تمثل «بداية حملة منظمة»! إلا إذا... وهنا نصل إلى بيت القصيد: إلا إذا «رافقت الولايات المتحدة السيرورة إلى النهاية عبر استعدادها لتوفير دعم طويل المدى لشركائها العرب بوجه هذه الهجمة المتوقعة». لا فصل إذا بين العملية السلمية بخصوص فلسطين ونزاعات الشرق الوسط التي يستخدم الرجل بخصوصها مفردة «الاندراج» دون أن نعرف من يندرج في الآخر. أما اجتماع انابوليس، فيحرص كيسنجر على التأكيد بأنه لا يسجل نهاية المطاف، بل يرسي أسس مرحلة جديدة تبعث على الأمل (؟)، ذلك أنها ستتابع مع الإدارات القادمة، ولا يجب ترك الأجندة السياسية الأميركية تؤثر فيها، ولا يجب تطلب ما لا يقوى عليه أصدقاء الولايات المتحدة من العرب والإسرائيليين ولا ولا... يعني، وكما قال القادة الإسرائيليون، المسألة تحتاج إلى عشرات السنين.

أخيراً يشدد كيسنجر على صواب موقف السيدة رايس حين تطلب من المتفاوضين التخلي عن اللغة التقليدية، وعن استخدام صفات «ما زالت تنتظر بعد عدة عقود، تعريفات محددة لها». ما هي هذه الصفات يا حزركم؟ إنها: سلام «عادل» و«دائم» داخل حدود «آمنة» و «معترف بها» التي يستعملها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 242! اي القرار التأسيسي. والقويسات في هذا المقطع من لدن السيد كيسنجر نفسه، الذي يضيف عليها جملة ترد في خريطة الطريق، عائدة إلى مسألة اللاجئين، وتنص على «حل عادل منصف وواقعي». هذه لغة خشبية يا قوم وعليكم مغادرتها كي تحققوا النجاح!

ما النجاح؟ الله أعلم. ويبدو أنه نجاح الولايات المتحدة واسرائيل. فبعد ذلك، ترد جملة اعتراضية خارجة من لامكان وشديدة الإبهام، يدعو فيها الدكتور واشنطن إلى توفير اتفاقيات محددة وضمانات، إذ لا يعقل مطالبة تلك القوة السيادية الناشئة (المقصود إسرائيل بالطبع) بالبدء بنزع سلاحها وبمجابهة الإرهاب في آن. فإن كان المقصود هو السلاح النووي الإسرائيلي، فهل به تجابه إسرائيل «الإرهاب»، ومن هو المقصود بالإرهاب هكذا بإطلاق العبارة؟

ينتهي النص بقاعدة يسنها السيد كيسنجر تعلن أن صورة الولايات المتحدة لا يمكن تلميعها بالانسحاب، من فلسطين كما من العراق، وأن مصير القوى المعتدلة يتوقف على مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، التي يخشى عليها العزلة إذا ما وقع الفشل.

على أية حال، يُفصح العنوان عن المضمون، فالسيد يتكلم عما هو «نحو»، أي ما قبل نقطة الابتداء! يحدث ذلك مع حلول السنة الستين للقضية، وبينما تعصف بالمنطقة رياح أخرى لا يخفي السيد كيسنجر سعادته بها، بل ومشاركته في النفخ في أوارها. قد يدافع أصدقاء الولايات المتحدة عن أنفسهم فيقولون أن النص، المرتبك والذي لا يشبه كيسنجر، لا يعبر عن الواقع، وأنه لا يفعل سوى فضح حقيقة بشرية، وهي أن الذئب العجوز قد فقد النعت الأول وأمعن في الثاني! ولكن ذلك لا يفسر شيئاً، فأنابوليس في ظاهرها وباطنها، تشبه هذا النص كثيراً!!

عن صحيفة/(الحياة)

من «مدريد» إلى «أنا بوليس» بين بوش الأب والإبن!

الهدف من أي مفاوضات هو تقريب الفجوة بين المتفاوضين وصولا الي حل وسط يحصل كل منهما فيه علي شئ يرضيه في مقابل شئ يتخلى عنه دون أن يؤذيه، وتنجح المفاوضات بهذا المعني عندما يكون العائد الذي يحصل عليه طرفاها أكبر، لدي كل منهما، من الثمن الذي يدفعه ومن شروط المفاوضات، التي تعتبر واعدة أو مبشرة، أن يتوافر حد أدنى من التوافق علي الركائز التي تقوم عليها، أو ألا يكون هناك خلاف جوهري أو كبير علي هذه الركائز.

فلا يكفي أن يكون الطرفان متفقين علي مبدأ التفاوض، وراغبين في اجراء مفاوضات بناءة، اذا اختلفا علي أسلوب التفاوض أو افترقا بشأن النقطة التي تبدأ منها المحادثات بينهما.

وهنا، تحديدا وبمنأى عن تفاصيل كثيرة بلا نهاية، تكمن أزمة مؤتمر أنا بوليس للسلام الذي دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الي عقده لاستئناف العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين: فالطرفان متفقان علي ضرورة التفاوض، وسبق لهما ان تفاوضا مرارا وتكرارا. ولكنهما يختلفان بشدة اليوم علي النقطة التي يبدأ منها هذا التفاوض، وبالتالي علي احدى أهم ركائز العملية التفاوضية.

وانعكس هذا الخلاف في التباعد الشديد بينهما بشأن الوثيقة التي سيقدمانها بشكل مشترك الى مؤتمر أنا بوليس، لتكون أساسا للمفاوضات التي سيطلقها هذا المؤتمر وفقا للآلية التي حددها الداعون اليه، فهو مؤتمر لإطلاق مفاوضات، وليس للتوصل الى اتفاقات.

وقد بدأ الطرفان في اجراء مساومات حول هذه الوثيقة من موقفين متباعدين غاية التباعد، وكأنهما نقطتان علي طرفي خط مستقيم، فقد تطلع الفلسطينيون الي اتفاق اطار، بينما سعيي الاسرائيليون الي بيان مشترك.

والمقصود باتفاق الاطار نوع من التعاقد المبدئي يلتزم به الطرفان وتقوم علي أساسه المعاهدة النهائية بينهما، ولذلك فهو يتميز بأنه محدد شديد التحديد، ومحكم الى حد كبير، ومفصل الى أقصي درجة، ومرتبط بجدول زمني واضح لالبس فيه، ونموذجه، في تاريخ عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، هو اطار كامب ديفيد بين مصر واسرائيل الذي تم ابرامه في سبتمبر1978، ومهد لمعاهدة السلام في مارس.1979

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس يطمح في أن يقبل رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت التوصل الي مثل هذا الاتفاق وتوثيقه في مؤتمر أنا بوليس، بحيث يتسني ابرام الاتفاق النهائي بعد ستة أشهر علي هذا المؤتمر أي قبل ان يرحل بوش ويأخذ معه ما يسميه رؤيته لدولتين متجاورتين، غير أن أولمرت، المقيد بائتلاف حكومي غير متجانس ويتمتع المتشددون بنفوذ قوي فيه، لايريد أكثر من أن يرجع من أنا بوليس محافظا علي السلام في داخل حكومته، ولا يفيده في شئ ان يتقدم خطوة ملموسة الى الأمام نحو السلام في المنطقة اذا كانت نتيجتها خطوة كبري الي الوراء بالنسبة الي تماسك حكومته المتداعية أصلا.

د. وحيد عبد المجيد

ولذلك سعى أولمرت الى بيان عام غير محدد ولامفصل ولامرتبط بجدول زمني، أي من نوع البيانات المشتركة شديدة العمومية التي تصدر عقب محادثات روتينية بين دولتين، ولاجدوى لمثل هذه الوثائق بطبيعة الحال، في عملية سلمية يختلف الطرفان علي كل شئ فيها بدءا من مرجعيتها ووصولا الى مداها الزمني المفتوح أبدا عند الإسرائيليين.

ولكن أولمرت، الذي يعرف صعوبة تسويق فكرة البيان المشترك، اخترع تعبيرا جديدا هو بيان مصالح يستلهم خطة خريطة الطريق التي تقادمت زمنيا دون ان يستنسخها، وخصوصا فيما يتعلق بتبادلية الالتزامات في عملية تدريجية لايمكن الا أن تكون طويلة، ويعني ذلك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي يشعر بأنه ذاهب الى حقل ألغام بالنسبة الي حكومته وليس الى مؤتمر سلام، قرر أن يناور للحفاظ على السلام داخل حكومته بدلا من السلام مع الفلسطينيين.

وهذا سلوك طبيعي من جانب أي سياسي في موقع أولمرت، وفي مثل ظروفه، فعندما يكون التحرك الي الأمام مكلفا الي هذه الدرجة، يلجأ رجل السياسة إما الى السير في المكان أو الى الحركة الدائرية كسبا للوقت، وخصوصا في غياب ضغط يتعرض له ويفرض عليه أن يعيد حساباته.

فالوسيط الرئيسي ومنظم المؤتمر في الوقت نفسه، يتمني علي رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يسير خطوة ولو صغيرة الى الأمام، ولكن دون ان يلزمه بشيء بل يتواطأ معه فعليا على نحو لاينسجم مع الدور الذي يفترض ان يلعبه وسيط أخذ على عاتقه مهمة عقد مؤتمر ويفترض أن له مصلحة في نجاحه.

وما أبعد هذا الدور عن ذلك الذي قامت به ادارة بوش الأب خلال الاعداد لمؤتمر مدريد في1991 فقد حرص جيمس بيكر وقتها، بخلاف رايس الآن، علي ايجاد صيغة تنطوي علي حد أدني من التوازن يقوم عليه المؤتمر عبر توجيه رسائل ضمانات، ولم يعبأ بغضب إسرائيل عندما اعترضت علي مضمون الرسالة الموجهة الي الفلسطينيين، وقد أدت تلك الرسائل حينئذ الوظيفة التي يفترض ان تؤديها الوثيقة المشتركة المختلف عليها الآن.

هذا الفرق بين الدور الأمريكي1991 وفي2007 يعبر عن حجم التغيير الذي حدث ليس فقط في سياسة واشنطن، ولكن ايضا في معادلات الصراع وموازين القوي في المنطقة، وفي موقع قضية فلسطين فيها، ولذلك فليس هناك مايبشر بامكان تحسن المنهج الذي اتبعته رايس في زيارتها الأخيرة في منتصف أكتوبر الحالي، والسابقة عليها في19 و20 سبتمبر الماضي.

فالفرق بين منهجي رايس2007 وبيكر1991 يبدو بحجم المسافة التي تفصل بين اتجاهات ادارتي بوش الابن وادارة بوش الأب، وبين فلسفتي المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد.

عن / الأهرام